

دور السلطة الإدارية في التخفيف من الأعباء العامة على المواطن في ظل المتغيرات السياسية والاقتصادية في المنطقة العربية

The Role of Administrative Authority in Alleviating Public Burdens on Citizens in Light of Political and Economic Changes in the Arab Region

لطفي أبو المجد موسي دياب*، أستاذ القانون الإداري المساعد بكلية بريدة الاهلية، المملكة العربية السعودية،
loafymousa5@gmail.com

تاريخ قبول المقال: 2025/05/16

تاريخ إرسال المقال: 2025/04/21

الملخص:

تتناول الدراسة دور السلطة الإدارية في تخفيف الأعباء العامة على المواطنين في ظل المتغيرات السياسية والاقتصادية في المنطقة العربية. وقد أظهرت النتائج أن التحديات التي تواجه السلطة تعيق قدرتها على تنفيذ السياسات الفعالة، بينما تبرز الفرص المتاحة لتعزيز دورها من خلال تحسين الشفافية، تطوير المؤسسات، وتعزيز المشاركة المجتمعية. توصي الدراسة بضرورة اتخاذ خطوات فعالة لتحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين وضمان تحقيق العدالة الاجتماعية.

الكلمات الافتتاحية: السلطة، الإدارية، السياسية، الاقتصاد، الأعباء العامة، المواطن.

Summary

The study addresses the role of the administrative authority in alleviating the public burdens on citizens in light of the political and economic changes in the Arab region. The results indicate that the challenges facing the authority hinder its ability to implement effective policies, while opportunities to enhance its role emerge through improving transparency, developing institutions, and promoting community participation. The study recommends taking effective steps to improve the living conditions of citizens and ensure the achievement of social justice.

* د. لطفي أبو المجد موسي دياب.

Key words: Authority, Administrative, Political, Economy, Public Burdens, Citizen.

مقدمة

تعتبر السلطة الإدارية من العناصر الأساسية في إدارة الشؤون العامة للدولة، حيث تلعب دوراً محورياً في التخفيف من الأعباء العامة على المواطنين، خاصة في ظل المتغيرات السياسية والاقتصادية التي تشهدها المنطقة العربية. تتطلب هذه المتغيرات من الحكومات تبني سياسات فعالة تهدف إلى تحسين مستوى المعيشة وتخفيف الضغوط الاقتصادية على المواطنين. لذا، فإن دراسة دور السلطة الإدارية في هذا السياق تعد ضرورية لفهم كيفية استجابة الحكومات للتحديات الراهنة.

مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في كيفية تأثير المتغيرات السياسية والاقتصادية على قدرة السلطة الإدارية في التخفيف من الأعباء العامة على المواطنين. هناك حاجة ملحة لفهم كيف يمكن للسلطة الإدارية أن تتبنى استراتيجيات فعالة لمواجهة التحديات التي تواجهها، مثل ارتفاع الأسعار، البطالة، وتدهور الخدمات العامة.

أسباب اختيار الدراسة

1. **تزايد الأعباء الاقتصادية:** يعاني المواطنون في العديد من الدول العربية من أعباء اقتصادية متزايدة، مما يستدعي دراسة دور السلطة الإدارية في التخفيف منها.
2. **التغيرات السياسية:** تشهد المنطقة العربية تغيرات سياسية مستمرة تؤثر على السياسات العامة، مما يجعل من الضروري فهم كيفية استجابة السلطة الإدارية لهذه التغيرات.
3. **أهمية تحسين الخدمات العامة:** تحسين مستوى الخدمات العامة يعد من أولويات الحكومات، لذا فإن دراسة دور السلطة الإدارية في هذا المجال تعتبر ذات أهمية كبيرة.

أهداف الدراسة

1. **تحليل دور السلطة الإدارية:** دراسة كيفية تأثير السلطة الإدارية في تخفيف الأعباء العامة على المواطنين.

دور السلطة الإدارية في التخفيف من الأعباء العامة على المواطن في ظل المتغيرات السياسية والاقتصادية في المنطقة العربية

2. تقييم السياسات الحالية: تقييم فعالية السياسات الحالية التي تتبناها السلطة الإدارية في مواجهة التحديات الاقتصادية.

3. تقديم توصيات: تقديم توصيات لتحسين أداء السلطة الإدارية في التخفيف من الأعباء العامة.

أسئلة الدراسة

1. ما هو دور السلطة الإدارية في التخفيف من الأعباء العامة على المواطنين؟

2. كيف تؤثر المتغيرات السياسية على فعالية السلطة الإدارية في هذا السياق؟

3. ما هي السياسات التي يمكن أن تتبناها السلطة الإدارية لتحسين مستوى المعيشة؟

منهج الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث سيتم جمع البيانات من مصادر متعددة، بما في ذلك الدراسات السابقة، التقارير الحكومية، والمقابلات مع الخبراء في المجال. سيتم تحليل هذه البيانات لفهم دور السلطة الإدارية بشكل شامل.

الدراسات السابقة

- أحمد يوسف أحمد (2023) البيئة المحيطة بالنظام السياسي المصري : الفرص والتحديات لتحقيق المصالح الوطنية " تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن الفرص والتحديات التي تفرزها متغيرات البيئة المحيطة بالدولة المصرية ونظامها السياسي على المستويين الداخلي و الخارجي ، والتي تمثل محددًا وإطارًا عامًا للسياسات العامة للدولة وتوجهات سياستها الخارجية؛ حيث تم الاعتماد على منهج تحليل النظم لتحليل وتفسير وحدات النظام السياسي و السياسة الخارجية ، وأيضًا فرضيات المدرسة الواقعية التي تتمحور حول المصلحة الوطنية من حيث سعي الدولة للقوة والأمن والحفاظ على كيانها وهويتها الأساسية، وتحقيق التنمية. الدراسة إلى بلورة رؤية مقترحة لمعاونة دوائر صنع / اتخاذ القرار السياسي المصري على تطوير السياسات العامة للدولة بما يتناسب مع الظروف والمتغيرات الراهنة تحقيقًا لمصالح الدولة الوطنية.

- دراسة هاجر جمال المركز العربي للبحوث والدراسات (2020) تناولت الدراسة أثر التغير في القيادة السياسية في مصر علي العلاقات المصرية الفلسطينية في الفترة من 2011-2019، حيث تعتبر

العلاقات المصرية الفلسطينية من العلاقات المهمة والمتداخلة في الوطن العربي، حيث ترتبط البلدان (مصر وفلسطين) بحدود جغرافية مشتركة الأمر الذي له تداعياته المستمرة علي العلاقات بين البلدين، فقطاع غزة يقع علي الحدود المصرية، وعلي مر التاريخ مرت مصر بتغيرات متعددة كان لها تداعيات علي فلسطين بشكل عام وعلي غزة بشكل خاص بحكم الجغرافيا، ومؤخراً من عام 2011 وحتى الآن مر النظام السياسي المصري بعدد من التغيرات في القيادة السياسية والأحداث والتي كان لها أثر مباشر علي العلاقات المصرية الفلسطينية.

- دراسة د. عبد الله ابراهيم أبكرعبدالله - د. عابدين صالح حمودة (2022) " دور تفويض السلطة في فعالية الاداء المؤسسي (بالتطبيق على شركة سترويد للخدمات الفنية 2018م- 2021م) تناولت هذه الدراسة السياسات والقرارات المتعلقة بتعزيز نظام تفويض السلطة في المؤسسة من خلال زيادة درجات التفويض الممنوحة للعاملين في هذه المؤسسة، و يهدف البحث إلى التعرف على أهمية التفويض الفني للسلطة على فعالية الاداء المؤسسي في شركة سترويد للخدمات الفنية معرفة الآثار المترتب على التفويض المالي للسلطة في فعالية الاداء المؤسسي في شركة سترويد للخدمات الفنية، يختبر البحث عدد من الفروض منها توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تفويض السلطة الادارية والاداء المؤسسي لشركة سترويد للخدمات الفنية. توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين التفويض الفني للسلطة على فعالية الاداء المؤسسي في شركة سترويد للخدمات الفنية. توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين التفويض المالي للسلطة وفعالية الاداء المؤسسي في شركة سترويد للخدمات الفنية. توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المتطلبات اللازمة لتفويض اتخاذ القرار وفعالية الاداء المؤسسي في شركة سترويد للخدمات الفنية.

- دراسة محمد يحيى إمبابي عبد الخالق (2023) "البيئة المحيطة بالنظام السياسي المصري:" تناولت هذه الدراسة التحديات السياسية والاقتصادية التي تواجه الدولة المصرية، وكيف يمكن للسلطة الإدارية أن تتفاعل مع هذه التحديات لتخفيف الأعباء على المواطنين. أكدت الدراسة على أهمية مراجعة السياسات العامة وتطويرها استجابةً للمتغيرات الداخلية والخارجية، مما يساهم في تحقيق المصالح الوطنية

- دراسة حول تأثير الأزمات الاقتصادية على السياسات العامة: تناولت هذه الدراسة كيفية تأثير الأزمات الاقتصادية العالمية على قدرة الحكومات في تقديم الخدمات العامة. أكدت على أهمية وجود استراتيجيات فعالة من قبل السلطات الإدارية للتخفيف من الضغوط الاقتصادية على المواطنين، مثل برامج الدعم الاجتماعي والتوظيف.

دور السلطة الإدارية في التخفيف من الأعباء العامة على المواطن في ظل المتغيرات السياسية والاقتصادية في المنطقة العربية

وتشير الدراسات السابقة إلى أن هناك علاقة وثيقة بين فعالية السلطة الإدارية ومستوى رضا المواطنين عن الخدمات العامة. كما أظهرت بعض الدراسات أن التغيرات السياسية تؤثر بشكل كبير على قدرة الحكومات على تنفيذ السياسات التي تهدف إلى تحسين مستوى المعيشة

تقسيمات الدراسة:

المبحث الأول: تعريف الأعباء العامة وأثرها على المواطنين ودور السلطة الإدارية في إدارة الأزمات:

المطلب الأول: تعريف الأعباء العامة والتأثيرات الرئيسية للعبء الإداري

المطلب الثاني: دور السلطة الإدارية في إدارة الأزمات.

المبحث الثاني: التغيرات السياسية والاقتصادية في المنطقة العربية:

المطلب الأول: المتغيرات السياسية وتأثيرها على السياسات العامة.

المطلب الثاني: دراسة حالات من دول عربية مختلفة.

المبحث الثالث: استراتيجيات التخفيف من الأعباء:

المطلب الأول: معالجة مشاكل الفساد الإداري في الدول العربية

المطلب الثاني: أهمية الشفافية والمشاركة المجتمعية في صنع القرار

المبحث الرابع: التحديات والفرص:

المطلب الأول: التحديات التي تواجه السلطة الإدارية في تنفيذ السياسات لتخفيف من الأعباء العامة على المواطنين.

المطلب الثاني: الفرص المتاحة لتعزيز دور السلطة في تحسين الأوضاع.

الخاتمة-النتائج والتوصيات

المراجع .

المبحث الأول: تعريف الأعباء العامة وأثرها على المواطنين ودور السلطة الإدارية في إدارية الأزمات:

الأعباء العامة تشير إلى التكاليف والالتزامات التي تتحملها الحكومة أو المؤسسات العامة لتقديم الخدمات للمواطنين. تشمل هذه الأعباء مجموعة من الأنشطة مثل تقديم الخدمات الصحية، التعليم، البنية التحتية، والأمن. تعتبر الأعباء العامة جزءاً أساسياً من إدارة الدولة، حيث تهدف إلى تحقيق رفاهية المجتمع وتحسين جودة الحياة.

وغالباً ما يُعتبر العبء الإداري عبئاً غير مرئي، لكنه يمثل تحدياً كبيراً تواجهه المنظمات والأفراد يومياً. يتضمن هذا العبء جميع الإجراءات واللوائح والعقبات البيروقراطية التي يجب تجاوزها لتحقيق أهداف معينة أو الامتثال لمجموعة من المعايير. يمكن أن يظهر هذا العبء في عدة أشكال، بدءاً من الأوراق الكثيرة المطلوبة لبدء عمل تجاري جديد، وصولاً إلى القرارات الضريبية المعقدة التي يجب على الأفراد إكمالها سنوياً. تأثير العبء الإداري لا يُقاس فقط بالوقت أو المال، بل له أيضاً أبعاد نفسية وعاطفية تؤثر على التحفيز والرفاهية العامة.

المطلب الأول تعريف الأعباء العامة والتأثيرات الرئيسية للعبء الإداري.

المطلب الثاني: دور السلطة الإدارية في إدارة الأزمات.

المطلب الأول

تعريف الأعباء العامة والتأثيرات الرئيسية للعبء الإداري

أولاً: تعريف الأعباء

الأعباء العامة هي التكاليف والالتزامات التي تتحملها الحكومة أو المؤسسات العامة لتقديم الخدمات للمواطنين. تشمل هذه الأعباء مجموعة من الأنشطة مثل تقديم الخدمات الصحية، التعليم، البنية التحتية، والأمن. تعتبر الأعباء العامة جزءاً أساسياً من إدارة الدولة، حيث تهدف إلى تحقيق رفاهية المجتمع وتحسين جودة الحياة

أنواع الأعباء العامة

1. الأعباء المالية: تشمل الضرائب والرسوم التي تفرضها الحكومة على الأفراد والشركات لتمويل الخدمات العامة.
2. الأعباء الإدارية: تتعلق بالإجراءات واللوائح التي يجب على الأفراد والشركات الالتزام بها، مثل التراخيص والتصاريح.
3. الأعباء الاجتماعية: تشمل التكاليف المرتبطة بتقديم الدعم الاجتماعي والخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم¹.

ثانياً: التأثيرات الرئيسية للعبء الإداري وأثر على المواطنين

1. استهلاك الوقت: يُعتبر استهلاك الوقت أحد التأثيرات المباشرة للعبء الإداري. على سبيل المثال، أظهرت دراسة أن المعلمين في الولايات المتحدة يقضون حوالي 50% من وقتهم في المهام الإدارية، مما يقلل من الوقت المخصص للتدريس والتفاعل مع الطلاب.
2. التأثير المالي: غالباً ما تكون المهام الإدارية مصحوبة بتكاليف مباشرة، مثل رسوم تقديم الأوراق، بالإضافة إلى تكاليف غير مباشرة مثل الحاجة لتوظيف موظفين إضافيين لإدارة عبء العمل. الشركات الصغيرة تعاني بشكل خاص من هذه المشكلة، حيث تقضي ما متوسطه 200 ساعة سنوياً في الامتثال الضريبي وحده.
3. الضغط النفسي: تعقيد العمليات الإدارية وطبيعتها الغامضة يمكن أن يؤديان إلى ضغوط نفسية كبيرة. على سبيل المثال، التعامل مع تعقيدات مطالبات التأمين الصحي يمكن أن يكون مصدر قلق للعديد من الأشخاص، خاصة عند مواجهة مشكلات صحية.
4. خنق الابتكار: يمكن أن يؤدي العبء الإداري المفرط إلى خنق الابتكار، حيث يخلق حواجز أمام دخول الشركات الناشئة ويثني الأفراد عن متابعة مشاريع ريادة الأعمال. وقد أشار البنك الدولي إلى أن سهولة ممارسة الأعمال التجارية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بنشاط ريادة الأعمال.

1- محمد أبوبكر عثمان الحضيرى . الأعباء الإدارية: تخفيف العبء: تقليل العبء الإداري 2024 ص 23

5. الآثار السياسية: تدرك الحكومات وصانعو السياسات بشكل متزايد الحاجة إلى قياس الأعباء الإدارية وتقليلها لتحسين تقديم الخدمات العامة وتعزيز بيئة أكثر ملاءمة للأعمال التجارية².

ولتوضيح الفكرة، يمكن النظر في عملية الحصول على رخصة البناء. في بعض المدن، قد تتضمن هذه العملية التعامل مع عدة أقسام، وملء مجموعة من النماذج، وفترات انتظار طويلة. هذا لا يبطئ التنمية فحسب، بل يمكن أن يثني الأفراد والشركات عن بدء مشاريع بناء جديدة.

فهم حجم العبء الإداري أمر بالغ الأهمية لكل من المؤسسات والأفراد. من خلال إدراك التأثيرات المتعددة الأوجه لهذه الأعباء، يمكن اتخاذ خطوات لتبسيط العمليات وتقليل الخطوات غير الضرورية، مما يؤدي في النهاية إلى تخفيف العبء عن جميع المعنيين.

ثالثاً: أثر الأعباء العامة على المواطنين

1. تأثير اقتصادي: الأعباء العامة تؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد الوطني، حيث يمكن أن تؤدي إلى زيادة الضرائب أو تقليل الخدمات المقدمة إذا كانت الحكومة تعاني من عجز مالي. هذا يمكن أن يؤثر على مستوى المعيشة للمواطنين ويزيد من الأعباء المالية عليهم.

2. تأثير اجتماعي: عندما تكون الأعباء العامة مرتفعة، قد يشعر المواطنون بعدم الرضا تجاه الخدمات المقدمة، مما يؤدي إلى تآكل الثقة في الحكومة. في حالات الأزمات، يمكن أن تتفاقم هذه المشاعر، مما يزيد من التوتر الاجتماعي.

3. تأثير على جودة الخدمات: الأعباء العامة تؤثر أيضاً على جودة الخدمات المقدمة. إذا كانت الحكومة تعاني من ضغوط مالية، قد تؤدي إلى تقليل جودة التعليم والرعاية الصحية، مما يؤثر سلباً على حياة المواطنين.

² - Augusto Lopez Claros 2014- Six strategies to combat corruption-p25

المطلب الثاني

دور السلطة الإدارية في إدارة الأزمات

تلعب السلطة الإدارية دوراً حيوياً في إدارة الأزمات، حيث تتطلب الأزمات استجابة سريعة وفعالة من قبل الحكومات والهيئات الإدارية. يمكن تلخيص دور السلطة الإدارية في إدارة الأزمات في النقاط التالية:

1. **التخطيط الاستباقي:** يجب على السلطات الإدارية وضع خطط استباقية لمواجهة الأزمات المحتملة. يتضمن ذلك تقييم المخاطر وتحديد الاستراتيجيات المناسبة للتعامل مع الأزمات قبل حدوثها، مما يساعد في تقليل الأثر السلبي على المجتمع.

2. **تنسيق الجهود:** تحتاج السلطات إلى تنسيق الجهود بين مختلف الجهات الحكومية والمجتمع المدني لضمان استجابة فعالة للأزمات. يتطلب ذلك وجود آليات واضحة للتواصل والتعاون بين جميع الأطراف المعنية.

3. **توفير الدعم والمساعدة:** في أوقات الأزمات، يجب على السلطة الإدارية توفير الدعم اللازم للمواطنين، سواء من خلال تقديم المساعدات المالية أو الخدمات الأساسية. هذا يساعد في تخفيف الأعباء عن المواطنين ويعزز من قدرتهم على التكيف مع الظروف الصعبة³.

4. **تعزيز الشفافية والمساءلة:** يجب أن تعمل السلطات على تعزيز الشفافية في إدارة الأزمات، مما يساعد في بناء الثقة بين الحكومة والمواطنين. يتطلب ذلك تقديم معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب حول الأوضاع والإجراءات المتخذة.

³- أحمد صالح خليفة الصقر 2024 الأزمات بين كفاءة التدبير ومسئولية الدولة أمام أثارها " مملكة البحرين نموذجاً "مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية 2024 ص 23.

5. **تقييم الأداء والتعلم من التجارب:** بعد انتهاء الأزمة، يجب على السلطات الإدارية تقييم الأداء خلال الأزمة واستخلاص الدروس المستفادة. هذا يساعد في تحسين الاستجابة للأزمات المستقبلية ويعزز من قدرة المؤسسات على التعامل مع التحديات⁴.

وتعتبر السلطة الإدارية عنصراً أساسياً في إدارة الأزمات، حيث يتطلب الأمر تخطيطاً جيداً، وتنسيقاً فعالاً، وتوفير الدعم اللازم للمواطنين. من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة، يمكن للسلطات تحسين استجابتها للأزمات وتعزيز الثقة مع المجتمع.

- أفضل الممارسات العربية في مجال إدارة الأزمات

تتضمن إدارة الأزمات في الدول العربية مجموعة من الممارسات التي تهدف إلى تعزيز القدرة على التعامل مع الأزمات والكوارث. فيما يلي بعض من أفضل الممارسات التي تم تحديدها في هذا المجال:

1. **إنشاء مراكز متخصصة:** قامت بعض الدول العربية بإنشاء مراكز متخصصة لإدارة الأزمات والكوارث، هذه المراكز تهدف إلى تعزيز التنسيق بين مختلف الجهات الحكومية وتوفير استجابة فعالة للأزمات.

2. **تطوير خطط الطوارئ:** من الضروري أن تكون هناك خطط طوارئ واضحة ومحدثة تتضمن استراتيجيات للتعامل مع مختلف أنواع الأزمات، مثل الكوارث الطبيعية أو الأزمات الصحية. يجب أن تشمل هذه الخطط تدريب الفرق المعنية على كيفية الاستجابة السريعة.

3. **التدريب والتوعية:** تنظيم دورات تدريبية وورش عمل للموظفين والمواطنين حول كيفية التعامل مع الأزمات. هذا يعزز من الوعي العام ويزيد من قدرة الأفراد على الاستجابة بشكل فعال.

4- استراتيجية التمكين الإداري ودورها في إدارة الأزمات والظروف الاستثنائية من وجهة نظر القيادات الإشرافية لدى مصلحة مياه بلديات الساحل بمحافظات قطاع غزة | مجلة إدارة المخاطر والأزمات.

دور السلطة الإدارية في التخفيف من الأعباء العامة على المواطن في ظل المتغيرات السياسية والاقتصادية في المنطقة العربية

4. استخدام التكنولوجيا: توظيف التكنولوجيا الحديثة في إدارة الأزمات، مثل أنظمة المعلومات الجغرافية (GIS) والتطبيقات الذكية، لتحسين عمليات الرصد والتنبؤ بالأزمات.

5. التعاون الإقليمي والدولي: تعزيز التعاون بين الدول العربية في مجال إدارة الأزمات من خلال تبادل الخبرات والمعلومات. هذا يمكن أن يساعد في تحسين الاستجابة للأزمات المشتركة.

6. تقييم الأداء والتعلم من التجارب: بعد كل أزمة، يجب إجراء تقييم شامل للأداء واستخلاص الدروس المستفادة لتحسين الخطط المستقبلية. هذا يعزز من قدرة المؤسسات على التعامل مع الأزمات بشكل أفضل في المستقبل.⁵

وتتطلب إدارة الأزمات في الدول العربية اتباع مجموعة من الممارسات الفعالة، مثل إنشاء مراكز متخصصة، تطوير خطط الطوارئ، التدريب والتوعية، واستخدام التكنولوجيا. من خلال هذه الممارسات، يمكن تعزيز القدرة على الاستجابة للأزمات وتقليل الأثر السلبي على المجتمع.

المبحث الثاني: التغيرات السياسية في المنطقة العربية

شهدت المنطقة العربية في السنوات الأخيرة تغيرات سياسية جذرية، بدأت مع أحداث ما يعرف بـ "الربيع العربي" في عام 2011، حيث اندلعت ثورات شعبية في عدة دول مطالبة بالتغيير والإصلاح. هذه التحولات لم تكن مجرد ردود فعل على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية، بل كانت أيضاً نتيجة لعوامل تاريخية وثقافية عميقة الجذور.

تجلى تأثير هذه التغيرات في انهيار أنظمة حكم، مثل نظامي بن علي في تونس ومبارك في مصر، مما أتاح المجال لظهور حركات سياسية جديدة. ومع ذلك، لم تكن النتائج دائماً إيجابية، حيث شهدت بعض الدول، مثل سوريا وليبيا، صراعات داخلية أدت إلى تفكك الدولة وزيادة الفوضى.⁶

⁵ عبد الكريم حمود الدخيل، ممدوح عبد الحميد عبد المطلب دور مراكز إدارة الأزمات في الوقاية من الكوارث والأزمات في المؤسسات العربية الحقوق الفكرية 2021 (c) دار جامعة نايف للنشر ص 36 وما بعدها

⁶ إكرام عدنني (2021) التغيير السياسي وأزمة الدولة الوطنية في العالم العربي، ص 25 وما بعدها

تتراوح التحديات التي تواجه الدول العربية اليوم بين بناء مؤسسات ديمقراطية قوية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، والتعامل مع الأزمات الاقتصادية المتزايدة. كما أن هناك تساؤلات حول مستقبل الهوية الوطنية وكيفية تحقيق التوافق بين مختلف الفئات الاجتماعية والسياسية في ظل هذه التغيرات.

إن فهم هذه الديناميات السياسية يتطلب دراسة معمقة للعوامل المؤثرة، بما في ذلك الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بالإضافة إلى التأثيرات الخارجية التي تلعب دوراً في تشكيل مستقبل المنطقة⁷.

المطلب الأول

المتغيرات السياسية والاقتصادية وتأثيرها على السياسات العامة في الوطن العربي أولاً المتغيرات السياسية

تعتبر المتغيرات السياسية في الوطن العربي من العوامل الرئيسية التي تؤثر بشكل كبير على السياسات العامة في المنطقة. هذه المتغيرات تشمل مجموعة من الأحداث والتطورات التي شهدتها الدول العربية، خاصة بعد "الربيع العربي" الذي بدأ في عام 2011. وفيما يلي بعض النقاط الرئيسية حول تأثير هذه المتغيرات على السياسات العامة:

- 1- أزمة الدولة الوطنية :** تواجه العديد من الدول العربية أزمة في بناء الدولة الوطنية، حيث تعاني من ضعف المؤسسات الحكومية وعجزها عن فرض سلطتها. هذا الضعف يؤثر على قدرة الحكومات على تنفيذ سياساتها العامة بشكل فعال، مما يؤدي إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية.
- 2- تأثير الحراك الشعبي :** أدت الثورات الشعبية إلى تغييرات جذرية في الأنظمة السياسية، مما أثر على السياسات العامة. في بعض الدول، مثل تونس، أدت هذه الثورات إلى تحسينات في السياسات العامة، بينما في دول أخرى، مثل سوريا وليبيا، أدت إلى فوضى وصراعات داخلية تعيق أي تقدم في السياسات العامة.

⁷ -Ataa Alsalloum and Andre Brown, "Towards a Heritage-Led Sustainable Post-Conflict Reconciliation: A Policy-Led Perspective", Sustainability 11(6), 2019.

دور السلطة الإدارية في التخفيف من الأعباء العامة على المواطن في ظل المتغيرات السياسية والاقتصادية في المنطقة العربية

3- التحديات الاقتصادية والاجتماعية : تتزايد التحديات الاقتصادية، مثل ارتفاع معدلات البطالة وتدهور مستوى المعيشة، مما يفرض ضغوطاً على الحكومات لتعديل سياساتها العامة. هذه التحديات تتطلب استجابة سريعة وفعالة من قبل السلطات، ولكن غالباً ما تكون الاستجابة غير كافية بسبب الأزمات السياسية.

4- العنف السياسي : تزايد العنف السياسي في بعض الدول العربية بعد الثورات، مما أثر سلباً على الاستقرار السياسي والاقتصادي. هذا العنف يعوق قدرة الحكومات على تنفيذ سياسات عامة فعالة، ويزيد من حالة عدم الثقة بين المواطنين والدولة.

5- التدخلات الخارجية : تؤثر التدخلات الخارجية بشكل كبير على السياسات العامة في الدول العربية. هذه التدخلات قد تعزز أو تعيق جهود الإصلاح، حيث يمكن أن تؤدي إلى دعم أنظمة معينة أو إلى تفاقم الصراعات الداخلية، مما يؤثر على قدرة الحكومات على تنفيذ سياساتها.⁸

ونخلص مما سبق أن تداخل المتغيرات السياسية في الوطن العربي مع العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية، مما يجعل من الصعب تحقيق استقرار سياسي وتنمية مستدامة. تحتاج الدول العربية إلى استراتيجيات فعالة للتعامل مع هذه المتغيرات من أجل تحسين السياسات العامة وضمان تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية.

ثانياً: تأثيرها على السياسات العامة في الوطن العربي

أثرت التدخلات الخارجية بشكل كبير على مسار التغيرات السياسية في الدول العربية، وذلك من خلال عدة آليات وعوامل رئيسية:

1- تعزيز الأنظمة: تاريخياً، ساهمت القوى الخارجية، مثل الولايات المتحدة وبريطانيا، في دعم أنظمة في المنطقة لضمان مصالحها الاستراتيجية. هذا الدعم أضعف من قدرة الشعوب على تحقيق التغيير الديمقراطي، حيث تم استخدام هذه الأنظمة كأدوات للحفاظ على الاستقرار النسبي في المنطقة، حتى لو كان ذلك على حساب حقوق الإنسان والحريات العامة.

⁸- إكرام عدنني (2021) مرجع سابق ص 35 وما بعدها

2- **إنكفاء الصراعات الداخلية:** التدخلات الخارجية غالبًا ما أدت إلى تفاقم الصراعات الداخلية. على سبيل المثال، في سوريا وليبيا، ساهمت التدخلات العسكرية والسياسية من دول مثل روسيا وتركيا في تعميق الانقسامات الداخلية، مما أدى إلى حروب أهلية وصراعات مستمرة. هذه الصراعات أدت إلى تفكك الدولة وزيادة الفوضى، مما جعل من الصعب تحقيق أي نوع من الاستقرار السياسي.

3- **تغيير التوازنات السياسية:** التدخلات الخارجية ساهمت في تغيير التوازنات السياسية في العديد من الدول. في بعض الحالات، أدت إلى صعود قوى جديدة، مثل الجماعات الإسلامية، التي حصلت على دعم خارجي في سياقات معينة، مما غير من المشهد السياسي التقليدي.⁹

4- **فرض نماذج اقتصادية وسياسية:** تسعى القوى الخارجية إلى فرض نماذج اقتصادية وسياسية تتناسب مع مصالحها، مما يؤثر على السياسات الداخلية للدول العربية. على سبيل المثال، فرضت بعض الدول شروطًا اقتصادية على الحكومات العربية مقابل الدعم المالي، مما أدى إلى تفاقم الأعباء الاقتصادية على المواطنين وهو ما حدث في مصر.

5- **غياب الاستقرار الديمقراطي:** تدخلات القوى الخارجية غالبًا ما أدت إلى غياب الاستقرار الديمقراطي، حيث تم استخدام القوة العسكرية أو الدعم السياسي لإسقاط أنظمة قائمة دون وجود خطط واضحة لبناء بدائل ديمقراطية. هذا الأمر أدى إلى فشل العديد من الثورات في تحقيق أهدافها.¹⁰

الخلاصة: يمكن القول إن التدخلات الخارجية كانت لها تأثيرات عميقة ومعقدة على مسار التغيرات السياسية في الدول العربية، حيث ساهمت في تعزيز الأنظمة، إنكفاء الصراعات الداخلية، تغيير التوازنات السياسية، فرض نماذج اقتصادية وسياسية، وغياب الاستقرار الديمقراطي.

⁹ - أحمد شيخو (2022) شعوب ودول المنطقة بين التدخلات الخارجية وغياب الديمقراطية مقالة منشورة.

¹⁰ - نادي مصطفى. التدخلات الخارجية ومسيرة أزمات المنطقة: التجربة التاريخية وآفاق المستقبل. دار البشير لثقافة والعلوم 2015، ص 120.

المطلب الثاني

دراسة حالات من دول عربية مختلفة.

تتعدد حالات الدول العربية التي شهدت تأثيرات التغيرات السياسية على السياسات العامة، ويمكن استعراض بعض هذه الحالات لتوضيح كيف أثرت هذه التغيرات على مجالات مختلفة:

1- تونس: بعد الثورة التونسية في 2011، شهدت البلاد تغييرات جذرية في النظام السياسي.

تم إقرار دستور جديد في 2014، مما ساهم في تعزيز الحقوق والحريات. ومع ذلك، واجهت الحكومة تحديات اقتصادية كبيرة، مما أثر على قدرتها على تنفيذ سياسات عامة فعالة. على الرغم من التقدم في بعض المجالات، مثل حرية التعبير، إلا أن الأزمات الاقتصادية والاجتماعية لا تزال تؤثر على استقرار البلاد.

2- مصر: في مصر، أدت التغيرات السياسية بعد ثورة 2011 إلى تغييرات في السياسات

العامة، ولكنها كانت مصحوبة بتحديات كبيرة. بعد الإطاحة بالرئيس مبارك، شهدت البلاد فترة من عدم الاستقرار السياسي، مما أثر على تنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية. الحكومة الحالية، تحت قيادة الرئيس السيسي، حاولت تنفيذ إصلاحات اقتصادية، ولكنها واجهت انتقادات بسبب قمع المعارضة وعدم تحقيق العدالة الاجتماعية.¹¹

3- سوريا: تعتبر سوريا من أبرز الحالات التي تأثرت بشكل كبير بالتغيرات السياسية.

الحرب الأهلية التي اندلعت في 2011 أدت إلى تدمير البنية التحتية للدولة، مما أثر بشكل مباشر على السياسات العامة. الحكومة السورية فقدت السيطرة على أجزاء كبيرة من البلاد، مما أدى إلى تفكك المؤسسات الحكومية وصعوبة تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين.

4- ليبيا: بعد الإطاحة بنظام القذافي في 2011، دخلت ليبيا في حالة من الفوضى

السياسية. الصراعات بين الفصائل المختلفة أدت إلى عدم استقرار سياسي، مما أثر على

¹¹- أحمد خميس أحمد، مصطفى أحمد فؤاد- 2022 دور الأحزاب السياسية في صنع السياسات العامة 39 وما بعدها

قدرة الحكومة على تنفيذ سياسات عامة فعالة. الوضع الأمني المتدهور جعل من الصعب

تقديم الخدمات الأساسية، مما زاد من معاناة المواطنين

5- اليمن: في اليمن، أدت التغيرات السياسية إلى صراع طويل الأمد، حيث بدأت

الاحتجاجات في 2011 ضد نظام الرئيس صالح. النزاع المستمر بين الحوثيين والحكومة

المعترف بها دوليًا أدى إلى أزمة إنسانية كبيرة، حيث تأثرت السياسات العامة بشكل

كبير، مما أدى إلى تدهور الخدمات الصحية والتعليمية¹²

الخلاصة: تظهر هذه الحالات أن التغيرات السياسية في الدول العربية لها تأثيرات عميقة على

السياسات العامة، حيث تتراوح بين تحسين الحقوق والحريات في بعض الدول، إلى تفكك المؤسسات

وفقدان السيطرة في دول أخرى. تحتاج هذه الدول إلى استراتيجيات فعالة للتعامل مع التحديات الناتجة عن

هذه التغيرات لضمان استقرارها وتنميتها.

المبحث الثالث : استراتيجيات التخفيف من الأعباء

المطلب الأول: معالجة مشاكل الفساد الإداري في الدول العربية

المطلب الثاني: أهمية الشفافية والمشاركة المجتمعية في صنع القرار.

المطلب الأول

معالجة مشاكل الفساد الإداري في الدول العربية

معالجة مشاكل الفساد الإداري في الدول العربية تتطلب استراتيجيات شاملة ومتعددة الأبعاد ومنها.

- **دفع أجور كافية لموظفي الخدمة المدنية:** تعتبر أجور موظفي الخدمة المدنية من العوامل

الأساسية التي تؤثر على الدوافع والحوافز. إذا كانت الأجور منخفضة جداً، فقد يضطر

الموظفون إلى البحث عن طرق غير رسمية لتكملة دخلهم. وقد أظهرت الأبحاث التجريبية التي

أجرها فان ريجكيغم وويدر (2001) أن هناك علاقة عكسية بين مستوى الأجور في القطاع

¹²- إكرام عدني (2021) مرجع سابق ص 45 وما بعدها

العام وتقتشي الفساد في البلدان الأقل نمواً، مما يعني أن زيادة الأجور يمكن أن تساهم في تقليل الفساد

- **خلق الشفافية والانفتاح في الإنفاق الحكومي**: يمثل الدعم والإعفاءات الضريبية والمشتريات العامة من السلع والخدمات، بالإضافة إلى التسهيلات الائتمانية الميسرة والمخصصات خارج الموازنة التي تخضع لسيطرة السياسيين، عناصر رئيسية في كيفية إدارة الحكومات للموارد العامة. تقوم الحكومات بجمع الضرائب، وتلجأ إلى أسواق رأس المال لجمع الأموال، وتحصل على مساعدات خارجية، وتضع آليات لتخصيص هذه الموارد لتلبية احتياجات متعددة.

تسعى بعض الدول إلى تنفيذ هذه العمليات بطرق شفافة نسبياً، مع بذل جهود لضمان استخدام الموارد في خدمة المصلحة العامة. كلما كانت هذه العمليات أكثر انفتاحاً وشفافية، قلت فرص حدوث المخالفات والاستغلال. وقد قدم كوليبه (2007) أدلة قوية على التأثير السلبي للأنظمة غير الفعالة لمراقبة الميزانية. علاوة على ذلك، فإن قدرة المواطنين على مراقبة أنشطة الحكومة ومناقشة مزايا السياسات العامة المختلفة تلعب دوراً مهماً. في هذا السياق، تسهم حرية الصحافة وانخفاض مستوى الجهل في خلق بيئة ملائمة للإصلاحات. بغض النظر عن وجود مجتمع مدني نشط، فإن تعزيز ثقافة المشاركة يعد عنصراً أساسياً يدعم الاستراتيجيات المختلفة الرامية إلى الحد من الفساد.

تُعتبر نيوزيلندا مثالاً رائداً في هذا المجال، حيث تُصنف دائماً كواحدة من أفضل الدول في مجال الشفافية وفقاً لمؤشر تصور الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية. وقد وضعت نيوزيلندا عمليات شفافة لإعداد الميزانية بعد اعتماد قانون المسؤولية المالية في عام 1994، مما أرسى إطاراً قانونياً لإدارة الموارد العامة بشفافية.

- **الحد من الروتين**: تشير العلاقة القوية بين انتشار الفساد ونطاق البيروقراطية، كما يتضح من مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال، إلى الحاجة الملحة للتخلص من العديد من اللوائح غير الضرورية، مع الحفاظ على المهام التنظيمية الأساسية للدولة. في العديد من البلدان، تعتبر أنواع اللوائح المتعلقة ببدء النشاط التجاري، وتسجيل الملكية، والمشاركة في التجارة الدولية، بالإضافة إلى مجموعة واسعة من الشهادات والتراخيص، مرهقة للغاية.

دور السلطة الإدارية في التخفيف من الأعباء العامة على المواطن في ظل المتغيرات السياسية والاقتصادية في المنطقة العربية

كما تعكس هذه اللوائح عدم قيام الحكومات بمراجعة فعالة للأغراض التي وضعت من أجلها، مما يجعلها غير متوافقة مع احتياجات العصر الحالي. في هذا السياق، يشير روز أكرمان (1998) إلى أن "النهج الأكثر وضوحًا هو ببساطة التخلص من القوانين والبرامج التي تسهم في الفساد."

تتعدد الأمثلة العملية على اللوائح غير الضرورية التي تساهم في الفساد، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1. **إجراءات تسجيل الأعمال:** في العديد من البلدان، تتطلب اللوائح المعقدة والمفرطة لتسجيل الأعمال التجارية الحصول على عدد كبير من التصاريح والشهادات، مما يخلق فرصًا للفساد. هذه الإجراءات قد تتضمن رسومًا غير مبررة أو متطلبات إضافية يمكن أن تُستخدم كوسيلة للرشوة.

2. **التراخيص والتصاريح:** تتطلب بعض الأنشطة الاقتصادية، مثل التجارة الدولية أو تقديم الخدمات، الحصول على تراخيص متعددة. هذه التراخيص قد تكون مرهقة وتفتح المجال للمسؤولين لاستغلالها من خلال طلب رشاي لتسهيل الإجراءات أو تسريعها.

3. **اللوائح المتعلقة بالضرائب:** قد تحتوي الأنظمة الضريبية على تعقيدات تجعل من الصعب على الأفراد والشركات الامتثال لها. هذا التعقيد يمكن أن يؤدي إلى الفساد، حيث قد يلجأ البعض إلى دفع رشاي لتجنب العقوبات أو للحصول على تخفيضات ضريبية غير قانونية.

4. **المشتريات العامة:** اللوائح المتعلقة بالمشتريات العامة غالبًا ما تكون معقدة، مما يتيح للموظفين العموميين استخدام سلطاتهم بشكل غير مشروع. يمكن أن تشمل هذه المشتريات عقودًا ضخمة تتطلب عمليات مناقصة معقدة، مما يزيد من فرص الفساد.

5. **الإعفاءات الضريبية والدعم الحكومي:** في بعض الأحيان، يتم توزيع الإعفاءات الضريبية والدعم بشكل غير عادل، مما يؤدي إلى استغلال هذه الأنظمة من قبل الأفراد أو الشركات القادرة على دفع رشاي للحصول على مزايا غير مستحقة.

6. اللوائح البيئية: قد تكون هناك لوائح بيئية معقدة تتطلب من الشركات الالتزام بمعايير معينة. في بعض الحالات، يمكن أن تُستخدم هذه اللوائح كوسيلة للضغط على الشركات لدفع رشاًوى لتجنب العقوبات أو للحصول على موافقات سريعة¹³.

تساهم هذه الأنواع من اللوائح في خلق بيئة مواتية للفساد، حيث يمكن أن تؤدي التعقيدات والبيروقراطية إلى استغلال السلطة من قبل المسؤولين.

7- استبدال الدعم التنافلي المشوه بتحويلات نقدية موجهة : تمثل أنواع الدعم الحكومي مثالاً على كيفية تشويه السياسات الحكومية للحوافز وخلق فرص للفساد. وفقاً لدراسة لصندوق النقد الدولي (2013)، فإن دعم المستهلك في مجال منتجات الطاقة يصل إلى نحو 1.9 تريليون دولار سنوياً، وهو ما يعادل حوالي 2.5% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي أو 8% من العائدات الحكومية.

- توزيع الدعم: يتم توزيع هذا الدعم بشكل غير متوازن، حيث يحصل أكثر من 60% من إجمالي الفوائد على أغنى 20% من الأسر، خاصة في مجال البنزين. هذا التوزيع غير العادل يعكس كيف أن الدعم يمكن أن يعزز الفجوات الاقتصادية بدلاً من تقليلها.

- الآثار السلبية للدعم

يمكن أن يؤدي إلغاء هذا الدعم إلى تحقيق فوائد بيئية واقتصادية كبيرة، مثل:

- خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون: حيث أن الدعم غالباً ما يؤدي إلى استهلاك مفرط للطاقة.
- تقليل التهريب: الدعم يمكن أن يخلق أسواقاً سوداء ونقصاً في المعروض، مما يعزز الفساد.
- تحسين تخصيص الموارد: بدلاً من دعم الأسعار بشكل مصطنع، يمكن استخدام الأموال في مجالات أخرى مثل التعليم والبنية التحتية.

¹³ -Anti-Corruption Module 4 Key Issues: Preventing Public Sector CorruptionThe English version was first published in July 2018; it was revised in January 2019.

- التحويلات النقدية الموجهة

بدلاً من الاعتماد على الدعم التنازلي، يُفضل استبداله بتحويلات نقدية موجهة. هذه التحويلات يمكن أن تكون أكثر فعالية في دعم الأسر ذات الدخل المنخفض دون خلق فرص للفساد، حيث تتيح للأسر استخدام الأموال حسب احتياجاتها الخاصة¹⁴.

الخلاصة

إن استبدال الدعم التنازلي بتحويلات نقدية موجهة يمثل خطوة نحو تحسين كفاءة السياسات الحكومية وتقليل الفساد. من خلال إعادة توجيه الموارد بشكل أكثر عدلاً وفعالية، يمكن تحقيق فوائد اقتصادية وبيئية أكبر.

5- عقد اتفاقيات دولية لمكافحة الفساد

نظراً لأن الفساد في الاقتصاد المعولم له بعد عابر للحدود بشكل متزايد، فإن الإطار القانوني الدولي لمكافحة الفساد يُعتبر عنصرًا أساسيًا ضمن الخيارات المتاحة أمام الحكومات. لقد شهد هذا الإطار تحسناً كبيراً خلال العقد الماضي.

الاتفاقيات الدولية الرئيسية

1. اتفاقية مكافحة الرشوة: اعتمدت هذه الاتفاقية من قبل منظمة التعاون والتنمية في الميدان

الاقتصادي، وهي تهدف إلى مكافحة الرشوة في المعاملات الدولية.

2. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد: دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في عام 2005، وتم

التصديق عليها من قبل الغالبية العظمى من الدول الموقعة، والتي يبلغ عددها 140 دولة بحلول

أواخر عام 2013. تمثل هذه الاتفاقية أداة واعدة لأنها تقدم إطاراً عالمياً يشمل الدول المتقدمة

والنامية، وتغطي مجموعة واسعة من المواضيع، بما في ذلك:

○ الفساد الداخلي والخارجي

¹⁴-التقرير السنوي لتقرير (2013) صندوق النقد الدولي من أجل اقتصاد عاملي أكثر أمناً واستقرار

○ الابتزاز

○ التدابير الوقائية

○ أحكام مكافحة غسيل الأموال

○ قوانين تضارب المصالح

○ وسائل استرداد الأموال غير المشروعة المودعة في بنوك خارجية¹⁵

التحديات والفرص

على الرغم من فعالية هذه الاتفاقيات، فإن الأمم المتحدة تفتقر إلى صلاحيات تنفيذية، مما يعني أن فعالية الاتفاقية كأداة لردع الفساد تعتمد بشكل كبير على وجود آليات رصد وطنية كافية لتقييم مدى امتثال الحكومات لبنود الاتفاقية.

كما أشار هينمان وهيمان (2006) إلى أن اتباع نهج أكثر قابلية للتنفيذ في مكافحة الفساد يتطلب تنفيذ قوانين مكافحة الفساد بشكل أكثر صرامة في البلدان الأربعين التي وقعت على اتفاقية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لمكافحة الرشوة. تحتاج الحكومات إلى أن تكون أكثر استباقية في تضيق الخناق على الشركات في الدول الأعضاء التي تستمر في رشوة المسؤولين الأجانب.

- ازدواجية المعايير

تواجه الحكومات تحديًا يتمثل في ازدواجية المعايير، حيث تُجرم الرشوة في الداخل، ولكنها غالبًا ما تتجاهل الأمر عندما يتعلق برشوة مسؤولين أجانب في دول غير أعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. يجب ألا يُستخدم تعزيز التجارة كذريعة لعرقلة جهود مكافحة الفساد.

الخلاصة

¹⁵-اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 2003

تعتبر الاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد أدوات حيوية في مواجهة الفساد عبر الحدود، ولكن فعاليتها تعتمد على التزام الحكومات بتطبيق القوانين والممارسات اللازمة لضمان الشفافية والمساءلة.

6- نشر التكنولوجيا الذكية في مكافحة الفساد

تعتبر التكنولوجيا الذكية أداة فعالة في مكافحة الفساد، حيث تساهم في تحسين العلاقة بين المسؤولين الحكوميين والمواطنين، مما يقلل من فرص المعاملات غير المشروعة. يمكن تلخيص دور التكنولوجيا في هذا السياق كما يلي:

1. تعزيز الشفافية: تتيح التكنولوجيا، وخاصة الإنترنت، إنشاء أنظمة تضمن مستويات عالية من الشفافية في العمليات الحكومية. على سبيل المثال، تمثل أنظمة المشتريات العامة الإلكترونية وسيلة فعالة لتقليل الفساد من خلال ضمان المنافسة وتكافؤ الفرص بين الموردين.

2. تحسين كفاءة الإجراءات: استخدام التكنولوجيا في تحصيل الضرائب والمشتريات العامة يساعد على تقليل الروتين الإداري، مما يسهل على المواطنين والشركات التفاعل مع الحكومة بشكل أكثر فعالية.

3. نموذج شيلي: تعتبر شيلي مثالاً بارزاً في استخدام التكنولوجيا لتعزيز الشفافية في المشتريات العامة. حيث أطلقت نظام "شيلي كومبرا" في عام 2003، وهو نظام إلكتروني مفتوح للجمهور يتيح للمؤسسات والأفراد إجراء عمليات شراء بشكل شفاف وفعال. في عام 2012، أتم المستخدمون 2.1 مليون عملية شراء عبر هذا النظام، مما يعكس نجاحه في تعزيز الشفافية والكفاءة.

4. تغيير الحوافز: الفلسفة الأساسية وراء استخدام التكنولوجيا في مكافحة الفساد تتمثل في تغيير الحوافز من خلال سد الثغرات القانونية والقضاء على القواعد التي تشجع على السلوك الفاسد.

ومع ذلك، فإن التركيز فقط على تغيير القواعد قد لا يكون كافياً، بل يجب أن يُدعم بجهود لتعزيز الأسس الأخلاقية للسلوك الإنساني.¹⁶

الخلاصة : تعتبر التكنولوجيا الذكية أداة قوية لمكافحة الفساد، حيث تساهم في تعزيز الشفافية والكفاءة في العمليات الحكومية. من خلال تطبيق أنظمة إلكترونية مثل "شيلي كومبرا"، يمكن للدول تحسين إدارة المشتريات العامة وتقليل فرص الفساد. ومع ذلك، يجب أن تكون هذه الجهود مصحوبة بتغييرات في الحوافز ودعم للأخلاقيات لضمان فعالية أكبر.

معالجة الفساد الإداري في الدول العربية تتطلب جهوداً متكاملة تشمل تعزيز الشفافية، تطوير القوانين، تحسين نظم الإدارة، وزيادة الوعي المجتمعي. يتطلب ذلك إرادة سياسية قوية وتعاوناً بين جميع الأطراف المعنية لتحقيق نتائج فعالة.

المبحث الرابع: التحديات والفرص

تواجه الدول العربية مجموعة من التحديات والفرص في ظل التغيرات السياسية المستمرة. من أبرز التحديات التي تعاني منها هذه الدول هي الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، مثل ارتفاع معدلات البطالة والفقر، بالإضافة إلى الصراعات الداخلية التي تعيق الاستقرار السياسي. في المقابل، تبرز فرص جديدة تتمثل في زيادة الوعي السياسي والمشاركة المجتمعية، حيث يسعى المواطنون إلى تحقيق التغيير والإصلاح. كما أن وجود طبقة وسطى متمامية واستثمار في التعليم يمكن أن يساهم في تعزيز الاستقرار والنمو. إن التعامل الحكيم مع هذه التحديات والفرص يعد أمراً ضرورياً لتحقيق مستقبل أفضل للدول العربية.

المطلب الأول: التحديات التي تواجه السلطة الإدارية في تنفيذ السياسات لتخفيف من الأعباء العامة على المواطنين.

المطلب الثاني: الفرص المتاحة لتعزيز دور السلطة في تحسين الأوضاع.

¹⁶ -Sruti Bandyopadhyay2025Anti-Corruption Law: Government Technology and Its Contribution to Reshaping the Fight Against Corruption.

المطلب الأول

التحديات التي تواجه السلطة الإدارية في تنفيذ السياسات لتخفيف من الأعباء العامة على المواطنين تواجه السلطة الإدارية في الدول العربية عدة تحديات عند تنفيذ السياسات الرامية إلى تخفيف الأعباء العامة على المواطنين. من أبرز هذه التحديات:

1. احتمالية انهيار أو فشل الدولة: في بعض الدول مثل اليمن والسودان والعراق، تراجعت قدرة السلطة المركزية على السيطرة، مما أدى إلى تفشي الفوضى وضعف المؤسسات الحكومية. هذا الوضع يهدد استقرار الدولة ويعوق قدرة السلطة الإدارية على تنفيذ سياساتها.
2. صعود القوى اللادولتية: في بعض الحالات، مثل لبنان، بدأت القوى اللادولتية في أخذ أدوار تقليدية كانت تقوم بها الدولة، مما يضعف من سيادة الحكومة ويؤثر على قدرتها على تقديم الخدمات الأساسية.
3. التفاوت بين الحداثة والتقليدية: هناك فجوة كبيرة بين التغيرات الاجتماعية والاقتصادية السريعة وبين الأنظمة التقليدية التي تدير الدولة. هذا التفاوت يؤدي إلى صعوبة في تطبيق السياسات العامة بشكل فعال .
4. الفساد الإداري: يعد الفساد من أكبر العقبات التي تواجه السلطة الإدارية، حيث يؤثر سلبًا على توزيع الموارد ويعوق تنفيذ السياسات بشكل فعال. الفساد يؤدي إلى هدر الأموال العامة ويزيد من الأعباء على المواطنين.
5. ضعف المؤسسات: تعاني العديد من الدول العربية من ضعف المؤسسات الحكومية، مما يحد من قدرتها على تنفيذ السياسات العامة بشكل فعال. هذا الضعف يمكن أن يكون نتيجة لعدم الاستقرار السياسي أو نقص الكفاءات الإدارية.
6. التحديات الاقتصادية: تواجه الدول العربية أزمات اقتصادية متزايدة، مثل ارتفاع معدلات البطالة وتدهور مستوى المعيشة. هذه الأزمات تجعل من الصعب على الحكومات تنفيذ سياسات فعالة لتخفيف الأعباء العامة.

دور السلطة الإدارية في التخفيف من الأعباء العامة على المواطن في ظل المتغيرات السياسية والاقتصادية في المنطقة العربية

7. غياب التخطيط الاستراتيجي: تنقصر بعض الحكومات إلى خطط استراتيجية واضحة للتعامل مع الأعباء العامة، مما يؤدي إلى ردود فعل غير فعالة وغير منسقة تجاه الأزمات.

8. التدخلات الخارجية: تؤثر التدخلات الخارجية على السياسات المحلية، حيث يمكن أن تعيق قدرة الحكومات على اتخاذ قرارات مستقلة تتناسب مع احتياجات مواطنيها.

9. عدم الثقة بين المواطنين والحكومة: تراجع الثقة في المؤسسات الحكومية يمكن أن يؤدي إلى عدم تعاون المواطنين مع السياسات العامة، مما يعيق تنفيذها بشكل فعال.

تتطلب مواجهة هذه التحديات جهودًا متكاملة من الحكومات لتعزيز الشفافية، وبناء مؤسسات قوية، وتطوير استراتيجيات فعالة للتعامل مع الأعباء العامة.

المطلب الثاني

الفرص المتاحة لتعزيز دور السلطة في تحسين الأوضاع

توجد عدة فرص متاحة لتعزيز دور السلطة في تحسين الأوضاع في الدول العربية، يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1- تعزيز الحكم الرشيد

يمكن للسلطات تعزيز الحكم الرشيد من خلال تبني سياسات شفافة ومساءلة فعالة. يتطلب ذلك إنشاء آليات لمراقبة الأداء الحكومي وضمان مشاركة المواطنين في صنع القرار، مما يعزز الثقة بين الحكومة والمجتمع.

2- تطوير المؤسسات

تعتبر تحسين المؤسسات الحكومية من الفرص الأساسية لتعزيز دور السلطة. يتضمن ذلك إعادة هيكلة المؤسسات لتكون أكثر كفاءة وفاعلية، وتوفير التدريب اللازم للموظفين لتعزيز قدراتهم.

3- تعزيز الاقتصاد المحلي

دور السلطة الإدارية في التخفيف من الأعباء العامة على المواطن في ظل المتغيرات السياسية والاقتصادية في المنطقة العربية

يمكن للسلطات العمل على تطوير السياسات الاقتصادية التي تدعم القطاع الخاص وتخلق فرص العمل. يتطلب ذلك تقديم حوافز للاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مما يساهم في تحسين الأوضاع الاقتصادية للمواطنين.

4- الاستفادة من الدعم الدولي : يمكن للسلطات الاستفادة من الدعم الدولي من خلال التعاون مع المنظمات الدولية والدول المانحة. هذا الدعم يمكن أن يساهم في تمويل مشاريع تنموية تهدف إلى تحسين البنية التحتية والخدمات العامة.

5- تعزيز المشاركة المجتمعية : تشجيع المشاركة المجتمعية في صنع السياسات يمكن أن يعزز من فعالية البرامج الحكومية. من خلال إشراك المواطنين في التخطيط والتنفيذ، يمكن للسلطات أن تضمن أن السياسات تلبي احتياجات المجتمع بشكل أفضل.

6- تطوير نظام الحماية الاجتماعية : تحسين نظام الحماية الاجتماعية يمكن أن يكون له تأثير كبير على تخفيف الأعباء عن المواطنين. يتطلب ذلك إنشاء برامج شاملة توفر الدعم للفئات الأكثر احتياجًا، مما يعزز من الاستقرار الاجتماعي.

7- تفعيل دور الشباب والمرأة : يمكن للسلطات تعزيز دور الشباب والمرأة في المجتمع من خلال توفير الفرص التعليمية والتدريبية. هذا سيساهم في بناء مجتمع أكثر توازنًا ويعزز من التنمية المستدامة.

ويتطلب تحسين الأوضاع في الدول العربية جهودًا متكاملة من السلطات لتعزيز الحكم الرشيد، تطوير المؤسسات، وتعزيز المشاركة المجتمعية. من خلال استغلال هذه الفرص، يمكن تحقيق تقدم ملموس في تحسين الظروف المعيشية للمواطنين.

الخاتمة

أولاً: نتائج الدراسة

1. **تحليل الأعباء العامة :** أظهرت الدراسة أن الأعباء العامة التي يتحملها المواطنون في الدول العربية تتزايد نتيجة للأزمات الاقتصادية والسياسية، مما يؤثر سلبًا على مستوى المعيشة والرضا العام.

دور السلطة الإدارية في التخفيف من الأعباء العامة على المواطن في ظل المتغيرات السياسية والاقتصادية في المنطقة العربية

2. دور السلطة الإدارية: تبين أن السلطة الإدارية تلعب دورًا حاسمًا في تخفيف هذه الأعباء من خلال تنفيذ سياسات فعالة تهدف إلى تحسين الخدمات العامة وتعزيز العدالة الاجتماعية.
3. التحديات: واجهت السلطة الإدارية تحديات كبيرة، مثل الفساد، ضعف المؤسسات، وغياب التخطيط الاستراتيجي، مما أعاق قدرتها على تنفيذ السياسات بشكل فعال.
4. فرص التحسين: تم تحديد فرص لتعزيز دور السلطة الإدارية، بما في ذلك تعزيز الحكم الرشيد، تطوير المؤسسات، والاستفادة من الدعم الدولي.

ثانيًا: توصيات الدراسة

1. تعزيز الشفافية والمساءلة: يجب على الحكومات تعزيز الشفافية في العمليات الحكومية وتطبيق آليات المساءلة لضمان استخدام الموارد بشكل فعال.
2. تطوير القدرات المؤسسية: يتعين على الدول الاستثمار في تطوير المؤسسات الحكومية من خلال التدريب والتأهيل، مما يساهم في تحسين الأداء العام.
3. تحسين نظام الحماية الاجتماعية: ينبغي إنشاء برامج حماية اجتماعية شاملة تستهدف الفئات الأكثر ضعفًا، مما يساعد في تخفيف الأعباء عن المواطنين.
4. تشجيع المشاركة المجتمعية: يجب تعزيز مشاركة المواطنين في صنع القرار، مما يضمن أن السياسات العامة تلبي احتياجات المجتمع بشكل أفضل.
5. تفعيل التعاون الدولي: ينبغي على الدول العربية الاستفادة من الدعم الدولي في مجالات التنمية والبنية التحتية، مما يساهم في تحسين الأوضاع الاقتصادية.

قائمة المراجع

- أحمد صالح خليفة الصقر 2024. لأزمات بين كفاءة التدبير ومسئولية الدولة أمام أثارها " مملكة البحرين نموذجاً "مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية 2024.
- أحمد يوسف أحمد (2023) البيئة المحيطة بالنظام السياسي المصري: الفرص والتحديات لتحقيق المصالح الوطنية.

- أحمد شيخو (2022) شعوب ودول المنطقة بين التدخلات الخارجية وغياب الديمقراطية مقالة منشورة.
- - أحمد خميس أحمد، مصطفى أحمد فؤاد-2022 دور الأحزاب السياسية في صنع السياسات العامة.
- عبد الكريم حمود الدخيل، ممدوح عبد الحميد عبد المطلب دور مراكز إدارة الأزمات في الوقاية من الكوارث والأزمات في المؤسسات العربية الحقوق الفكرية 2021 (c) دار جامعة نايف للنشر.
- إكرام عدنني (2021) التغيير السياسي وأزمة الدولة الوطنية في العالم العربي
- د. عبد الله إبراهيم أبكر عبد الله 1د. عابدين صالح حمودة محمد2 دور تفويض السلطة في فعالية الاداء المؤسسي (بال تطبيق على شركة سترويد للخدمات الفنية 2018م-2021م) مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية .2022.
- محمد أبوبكر عثمان الحضيبي . الأعباء الإدارية: تخفيف العبء: تقليل العبء الإداري 2024.
- نادي مصطفى. التدخلات الخارجية ومسيرة أزمات المنطقة: التجربة التاريخية وآفاق المستقبل. دار البشير لثقافية والعلوم 2015
- هاجر جمال (2020) أثر التغيير في القيادة السياسية في مصر على العلاقات المصرية الفلسطينية في الفترة من 2011-2019، المركز العربي للبحوث والدراسات.
- التقرير السنوي لتقرير (2013) صندوق النقد الدولي من أجل اقتصاد عاملي أكثر أمنا واستقرار.
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 2003.
- Augusto Lopez Claros 2014- Six strategies to combat corruption-p25
- Sruti Bandyopadhyay-2025 Anti-Corruption Law: Government Technology and Its Contribution to Reshaping the Fight Against Corruption.
- Ataa Alsalloum and Andre Brown, "Towards a Heritage-Led Sustainable Post-Conflict Reconciliation: A Policy-Led Perspective", Sustainability 11(6), 2019.

-Anti-Corruption Module 4 Key Issues: Preventing Public Sector Corruption
The English version was first published in July 2018; it was revised in January 2019.